

الصكوك الوقفية وأهمية إدماجها في الاقتصاد الجزائري مع الإشارة إلى التجربة النيوزيلاندية

سفيان خوجة علامة *

مريم فايد*

تاريخ الوصول: 2020/12/27 / تاريخ القبول: 2021/11/11 / تاريخ النشر: 2022/11/15

المؤلف المراسل: alamasofian@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية إدراج الصكوك الوقفية في الاقتصاد الجزائري، وكيفية الاستفادة من التجربة النيوزيلاندية لتطوير الأوقاف في الجزائر، خاصة في ظل توجه النظام المالي الجزائري نحو تطبيقات المالية الإسلامية. واتباع المنهج الوصفي والتحليلي، وحصر الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2009م إلى غاية 2020م، تم التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن استخدام صكوك الوقف في الجزائر باعتبارها وسيلة تمويلية واستثمارية، تؤدي إلى تعظيم دخول ومنافع الأملاك الوقفية، بما يعزز من دورها المتعدد الأبعاد، خاصة ما تعلق منها بالدور التنموي الاقتصادي والاجتماعي.

كلمات مفتاحية:

صكوك وقفية، مالية إسلامية، أملاك وقفية.

تصنيف جال: G15,P31, Z13

* كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة، الجمهورية الجزائرية.

Kaid_meriem@yahoo.com, alamasofian@gmail.com

**SUKUKS WAKF ET L'IMPORTANCE DE LEURS
INTÉGRATION DANS L'ÉCONOMIE ALGÉRIENNE
– EN FAISANT RÉFÉRENCE À L'EXPÉRIENCE NÉO-
ZÉLANDAISE-**

RÉSUMÉ

Cette étude vise à montrer l'importance d'intégrer les Sukuks Wakf dans l'économie algérienne, et comment bénéficier de l'expérience néo-zélandaise pour développer les biens wakfs en Algérie, notamment à la lumière de l'orientation du système financier algérien vers les applications de la finance islamique. En suivant l'approche descriptive et analytique, et en limitant l'étude à la période de 2009 à 2020, une conclusion fondamentale a été tirée selon laquelle l'utilisation des Sukuks Wakf en Algérie comme moyen de financement et d'investissement, conduit à maximiser et développer les revenus et les bénéfices de la propriété de Wakf, ce qui renforce son rôle multidimensionnel, notamment celui lié au développement économique et social.

MOTS CLÉS

Sukuks Wakf, biens wakfs, finance islamique.

JEL CLASSIFICATION: G15, P31, Z13

**WAQF SUKUKS AND THE IMPORTANCE OF ITS
INTEGRATION INTO THE ALGERIAN ECONOMY –WITH
REFERENCE TO THE NEW ZEALAND EXPERIENCE-**

ABSTRACT

This study aims at clarifying the importance of integrating Waqf Sukuks in the algerian economy, and how to benefit from the New Zealand experience to develop endowments in Algeria, especially in

light of the Algerian financial system's orientation towards islamic financial applications. By following the descriptive and analytical approach and limiting the study to the period from 2009 to 2020, a basic conclusion was reached that the use of Waqf Sukuks in Algeria as a financing and investment means leads to maximizing the income and benefits of endowments properties , thus enhancing their multi-dimensional role, especially that related to the economic and social development.

KEY WORDS

Waqf Sukuk, endowments, Islamic finance.

JEL CLASSIFICATION: G15, P31, Z13

مقدمة

يعتبر الوقف نظاما راقيا للصدقات، وهو يعد ركيزة محورية في النظام الاقتصادي الإسلامي، لما له من دور في تحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها، فقد شكل هذا النظام عبر التاريخ الإسلامي إطارا تعاونيا اجتماعيا في مجال توفير السلع والخدمات وسد مختلف الحاجيات.

وعلى اعتبار أنّ من الجوهر والمضمون الأساسي للوقف هو تسهيل ثمرته، الأمر الذي يتطلب استثماره، فمنذ أن سن الوقف في صدر الدولة الإسلامية، وفتح تحبب العين على العديد من المجالات، ظهرت العديد من أساليب استغلال واستثمار أموال الوقف. والملاحظ أنّ ما يحدث اليوم من ابتكارات مالية لتمويل الاستثمارات، يحتاج إلى نظرة جدية بأن تواكب استثمارات قطاع الوقف التطور الحاصل، ليس فقط من أجل الحفاظ على الأصل الوقفي في حد ذاته، وإنما أيضا لتعظيم المكاسب والدخول والمنافع لكل الأطراف والجهات المستفيدة من الوقف. وفي هذا المجال تظهر الصكوك الوقفية كأداة لتنمية الأملاك الوقفية التي تستجيب لمتغيرات وتطورات البيئة الاقتصادية.

ونظرا لأهمية قطاع الوقف الجزائري المستمد من كبر حجمه، والفرص التي يتيحها لمختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، فقد أصبح من الضروري له توفير تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية الحديثة، وعلى رأسها صكوك الوقف، التي يمكن لها أن ترفع من مستوى استثمار واستغلال الأملاك الوقفية الوطنية بالشكل المطلوب والصحيح، كون أن الاعتماد على الصيغ القديمة لتنميتها يعتبر غير كافٍ، ولا يتوافق مع التطورات الحاصلة في توظيف الأموال.

في ظل هذه الظروف، وأمام هذه الوضعية تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

- ما أهمية إدماج صكوك الوقف في الاقتصاد الجزائري، استنادا إلى واقع التجربة النيوزيلاندية في تطوير تمويل العمليات الاستثمارية للوقف؟

فرضية الدراسة هي أن سوف تعمل الصكوك الوقفية إذا ما تم الأخذ بها في القطاع الوقفي الجزائري، على تفعيل الدور الريادي للوقف من خلال الإسهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحصيلًا لما توصلت إليه التجربة النيوزيلاندية.

قصد معالجة الإشكالية المطروحة، فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية المرتبطة بالصكوك الوقفية، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي بغية تبيان أثر صكوك الوقف على الاقتصاد الوطني، مع عرض أسس ومتطلبات إدماج هذه للاستفادة منها في القطاع الوقفي الجزائري.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور الصكوك الوقفية في تنمية الأوقاف في الجزائر، وذلك من خلال توفيرها التمويل اللازم والمستدام لاستثمار أملاك الوقف، وأهمية ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع تبيان متطلبات إدماج هذا النوع من الصكوك في الاقتصاد الوطني.

1- الدراسات السابقة

من أهم الدراسات التي تتصل بموضوع البحث، والتي استطاع الباحثين الاطلاع عليها:

دراسة الباحث حسين بن يونس بعنوان "هندسة الصكوك الوقفية" المؤتمر الإسلامي للأوقاف-أوقاف...لأجر لا يتوقف-، مكة المكرمة، أيام: 17-19 أكتوبر 2017. تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى الإطار النظري الخاص بعناصر هندسة التمويل الوقفي، مبيناً أهداف وأسس وآليات وتحديات التطبيق، وقد تناولت الدراسة التجربة التطبيقية التي تبنتها الأوقاف النيوزيلاندية في مجال الوقف النقدي من خلال استخدام الصكوك الوقفية لإقامة مزارع وقفية تستهدف الاستفادة القصوى من الهدر في أصحابي مسلمي العالم الغربي، وما ينتج عنها من آثار إيجابية في جانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد تم التوصل بالأساس من خلال النموذج الوقفي المعتمد المحسد بما يسمى الصندوق الوقفي الذكي، أنه الوسيلة المناسبة لتفعيل الأوقاف والذي يُمكن مسلمي العالم الغربي والأقليات المسلمة من القيام بدورهم في التنمية الاجتماعية من خلال مدخراتهم والأسواق المالية العالمية.

دراسة الباحث عبد القادر قداوي بعنوان "تصكيك موارد الصناديق الوقفية كآلية لتمويل المشاريع التنموية-نماذج مؤسسات اقتصادية واجتماعية" مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، العدد 19، 2018. تطرّق الباحث من خلال دراسته إلى تبيان أهمية الصكوك الوقفية في تمويل المؤسسات والمشاريع التنموية، حيث تعرّض لأسس وأهمية تمويل الصناديق الوقفية مبرزا التجارب الدولية والمقترحات العملية لمشاريع ومؤسسات استثمارية تُموّل بالصكوك الوقفية. وقد تم التوصل من خلال التجارب التطبيقية للصكوك الوقفية والتي شملت الكويت والإمارات والسعودية

ونيوزيلاندا، بأنها أداة فعالة في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تلبى مختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

دراسة الباحثة Khairunnisa Musari بعنوان " Waqf-sukuk, enhancing the islamic finance for economic sustainability in higher education "institution

مؤتمر قادة جامعات العالم الإسلامي " (WICULS) "، جامعة sains islam ماليزيا، أيام: 14-20 نوفمبر 2016. ركزت الدراسة على إبراز أهمية الصكوك الوقفية في دعم الاستدامة الاقتصادية لمؤسسات التعليم العالي، حيث حاولت الباحثة وصف أفضل ممارسات الصكوك الوقفية في العالم، والتي شملت السعودية وسنغافورة ونيوزيلاندا، كما بينت الإطار المقترح لتحسيد نموذج صكوك الوقف لمؤسسات التعليم العالي عبر نماذج وصيغ المضاربة والمشاركة والوقف النقدي الإلكتروني، وقد خلصت الدراسة في الأساس على أن الصكوك الوقفية يمكنها أن تشكل مصدر تمويل منخفض التكلفة توفر الاستدامة المالية، حيث أنها تعد أداة مبتكرة للحفاظ على الأملاك وتوسيعها وتحقيق المنفعة الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي.

وقد لوحظ من خلال البحوث السابقة الذكر أن كل منها تعالج الموضوع المخصص للدراسة من زاوية مختلفة، فلكل منها مجال اهتمام ونقطة ارتكاز، بالإضافة إلى اقتصرها على معالجة المشكلة وفق منهج معين بآليات وأساليب محددة. وقد استخلصنا من دراستنا لهذه البحوث أنها لا تتفق مع الدراسة الحالية من حيث المنهج المعتمد والمتغيرات والأدوات المستخدمة.

وللإجابة عن إشكالية الدراسة ارتأينا تقسيمها إلى محورين أساسيين كما يلي:

المحور الأول: الإطار النظري للصكوك الوقفية وتجربة التطبيق في نيوزيلاندا.

المحور الثاني: دراسة عملية إدماج الصكوك الوقفية في الاقتصاد الجزائري.

2- الإطار النظري للصكوك الوقفية وتجربة التطبيق في نيوزيلاندا

تعتبر الصكوك من الأدوات المالية الحديثة الهامة التي تخص تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية، فمن خلالها يمكن الحصول على رأس مال كافٍ وتكلفة مناسبة، خاصة بالنسبة للمشاريع الكبرى التي يصعب فيها على طرف واحد توفير التمويل اللازم.

1.2- الجانب المفاهيمي للصكوك الوقفية

بغية الإمام بالجانب المفاهيمي للصكوك الوقفية، سيتم التطرق إلى تعريف الصكوك بصفة عامة، ليحدد بعده مفهوم الصكوك الوقفية وأهم أنواعها.

2.2. تعريف الصكوك

جاء في مضمون قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته التاسعة عشر بتاريخ 26-30 نيسان (أبريل) 2009، على أن الصكوك تمثل: "شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلا أو سيتم انشاؤها من حيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه." (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2009).

ولقد عرّفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك على أنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله" (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017).

ويمكن أيضا تعريف الصكوك على أنها: "مستندات (شهادات) تمثل ملكية نسبة شائعة في موجودات عينية، أو مجموعة مختلطة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون

الموجودات في مشروع محدد أو نشاط استثماري وفقا لأحكام الشريعة ومبادئها" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2018).

3.2. مفهوم الصكوك الوقفية

إنّ عبارة الصكوك الوقفية مصطلحٌ مُستحدَثٌ ظهر في العصر الحديث كأداة من أدوات الابتكارات المالية والتي نشأت بناء على جواز الوقف النقدي، والذي أقره مجمع الفقه الإسلامي الدولي سنة 2009، بشأن وقف الأسهم والصكوك، وهي تستعمل في عملية تمويل استثمارات الوقف. ومضمونها لا يختلف عن الصكوك الإسلامية، غير أن الاختلاف يكمن في أنّ الأصل المستخدم لإصدار الصكوك مبني على أصول ورفية. ولقد عرّفت الصكوك الوقفية على أنّها: "وثائق تصدرها المؤسسة الوقفية أو البنك الإسلامي للاكتتاب قابلة للتداول، ثم تستثمر الأموال المجمعة وتسبل العوائد الناتجة من الاستثمار للجهة الموقوفة عليها، وتدار الصكوك الوقفية على أساس عقد الوقف المؤقت (BURHAN Jabir Husayn, 2018). كما عرّفت بأنّها: "أوراق مالية متساوية القيمة تثبت لصاحبها حقا شائعا في ملكية مال موقوف وفقا مؤقتا، يراد تشغيله في مشروع ذي جدوى اقتصادية وتنمية اجتماعية، ويتم تداولها بالقيمة الاسمية" (بن يونس حسين، 2017).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف صكوك الوقف بأنّها: شهادات مالية متساوية القيمة بأسماء أصحابها، تمثل المال الموقوف، تصدرها المؤسسة الوقفية أو من ينوب عنها، وفق عقد وقف محدد الطبيعة، تسمح بجمع أموال لإنشاء مشروع وقفي، توزع عوائده على الموقوف عليهم.

4.2. أنواع الصكوك الوقفية

يمكن تقسيم الصكوك الوقفية على أساس عدة معايير، وذلك على النحو الآتي:

. حسب استرجاع الحصيلة

وفق هذا المعيار تقسم الصكوك الوقفية إلى (عبد القادر قداوي، 2018):

✓ كوك وقفية تبرعية

تقوم على التصدق والتبرع ولا تسترجع حصيلتها، وهي شهادات تقدم للواقفين المتبرعين كبيان توثيقي لأوقافهم النقدية التي تصدقوا وتبرعوا بها للمؤسسة الوقفية، دون المطالبة بإرجاعها، حيث تستخدم حصيلتها في غرض يمس مجالاً خيراً غالباً ما يكون ذو طابع اجتماعي، لتقديم خدمة أو مساعدة أو إعانة أفراد لمجتمع. بمختلف فئاته، كإنشاء مسجد للصلاة ومدرسة للتعليم، ومستشفى للعلاج ودور الأيتام ونحو ذلك.

✓ صكوك وقفية تشاركية

وغرضها الإقراض والتشارك في مشروع وقفي، وهي على شاكلة الأوراق المالية التي تسترجع حصيلتها، وقد يكون معها ربح معلوم أو لا يكون.

. حسب طبيعة عقد الإصدار

تبرز بحسب طبيعة العقد العديد من صور صكوك الوقف والتي لا تختلف في مضمونها عن الصكوك غير الوقفية، حيث يمكن ذكر العديد منها، كصكوك المقارضة وصكوك الحكر وصكوك المشاركة.

✓ صكوك المقارضة (المضاربة)

وهي نوع من استثمار الوقف بتمويل الغير، وصورتها أن تقوم إدارة الأوقاف بدراسة اقتصادية للمشروع تبين التكلفة المتوقعة والربح المتوقع، ثم تقوم عبر هيئة متخصصة بإصدار صكوك قيمتها الإجمالية متساوية للتكلفة المتوقعة على المشروع، وتعرض على

يقصد هامش الصكوك (الممولين للمشروع) اقتسام العائد المحقق بنسبة تحددها هي على ضوء الدراسة الاقتصادية، على أن يُخصص جزء من العائد الذي تمتلكه إدارة الأوقاف لإطفاء الصكوك-شرائها من حاملها شيئاً فشيئاً حتى تعود الملكية كاملة للمشروع بعد فترة من الزمن إلى إدارة الأوقاف، من الملاحظ أن لإطفاء هذه الصكوك مرتبط بمدة محددة من الزمن وتكون الحكومة ضامنة لإطفاء هذه الصكوك عند حلول أجله إذا عجزت إدارة الأوقاف عند الوفاء بذلك، على أن يكون ما تدفعه الحكومة ديناً بدون فائدة في ذمة إدارة الأوقاف (محمد الفاتح المغربي، 2014).

✓ صكوك المشاركة الوقفية

هي شهادات مالية متساوية القيمة، تصدرها المؤسسة الوقفية أو من ينوب عنها، وفق عقد المشاركة، تسمح بجمع أموال لإنشاء أو تطوير مشروع ما (بناء على أرض موقوفة)، يشترك فيه أصحاب الصكوك في ملكيته في حدود حصصهم، ويقوم ناظر الوقف بإدارته بأجر معلوم. وقد تكون هذه الصكوك صكوك وقفية تشاركية، ويمكن أن يستمر ملك البناء بيد أصحاب الصكوك بصفة مستمرة، كما يمكن لإدارة الوقف القيام بالتملك التدريجي للبناء من خلال شراء صكوك المشروع من السوق.

✓ صكوك وقف الحكر

هي شهادات مالية متساوية القيمة مبنية على أساس عقد الحكر، يتم إصدارها من طرف المؤسسة الوقفية، لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها للاستغلال وإقامة بناء على أرض موقوفة يستأجر لمدة مقيدة، "وهي تمثل ملكية المبنى المؤجر، وهي ملكية آيلة إلى الانتهاء عند أجل الحكر، لانتقال البناء إلى الوقف بعقد الحكر، بصفته جزءاً من أجره السنة الأخيرة، وتوفر عائد إيجاري دون أن يكون للعين المؤجرة قيمة متبقية يملكها صاحب الصك" (على محرم مصطفى، 2020). وفي هذه الصورة من الصكوك تكون ملكية البناء لحملة الصكوك، ولهم حق القرار والتصرف المطلق وسائر وجوه الانتفاع.

ت- حسب طبيعة الأجال:

وضمن هذا المعيار يوجد نوعين من الصكوك:

✓ صكوك وقفية مؤقتة:

وتشمل شهادات مالية متساوية القيمة، تمثل المال المستثمر في المشروع الوقفي، تصدرها المؤسسة الوقفية أو من ينوب عنها، وفق عقد الوقف النقدي المؤقت، حيث أن قيمتها قابلة للاسترداد في تاريخ معين.

✓ صكوك وقفية دائمة:

هي أوراق مالية متساوية القيمة، تمثل المال الموقوف، تصدرها إدارة الوقف أو من ينوب عنها، وفق عقد الوقف النقدي الدائم، حيث أن اشتراك الواقف في المشروع الوقفي من خلال هذا النوع من الصكوك يعد إقراراً منه بوقفها وفقاً مؤبداً.

5.2- مشروعية الصكوك الوقفية

إن مشروعية هذا النوع من الصكوك مرتبط بالأحكام الشرعية لمسألة وقف النقود، الذي قال بجوازه غير واحد من أهل العلم، على اعتبار أن المضمون والمقصد الشرعي من الوقف هو حبس الأصل وتسهيل المنفعة متحقق فيها، وبأخذ قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بشأن وقف الأسهم والصكوك، وكذلك حسب ما جاء في المعيار الشرعي رقم (33) المتعلق بالوقف الخاص بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية فإنه يجوز العمل بالصكوك الوقفية.

3. - التجربة النيوزيلاندية في صكوك الوقف

1.3. نبذة عن الأوقاف النيوزيلاندية

تأسست الأوقاف النيوزيلاندية في فيفري 2011، ومقرها في أوكلاند، تعمل تحت إدارة مجلس أمناء مكون من خمسة أعضاء، وهي تهدف إلى تفعيل دور الوقف من خلال

إيجاد آليات ومؤسسات تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وربطها باحتياجات المجتمعات الإسلامية، بما يمكنها من أن تكون ذاتية الاكتفاء، كما تهدف إلى حث مسلمي دول العالم الغربي على المساهمة المادية والبشرية في تطوير الأوقاف لتوفير بني تحتية ورأس مال للمشاريع الوقفية. (Awqaf New Zealand, 2019)

لقد أحرزت الأوقاف النيوزيلاندية تقدما ملحوظا نحو تحقيق أهدافها في تفعيل الدور الوقفي، وذلك بطريقة علمية وعملية، من خلال سعيها إلى هندسة الصكوك الوقفية واستخدامها في إنشاء مزارع وقفية على نطاق واسع ذات العائد الاجتماعي، ونتيجة لذلك فقد فازت الأوقاف النيوزيلاندية ممثلة في أمينها العام بجائزة الاقتصاد الإسلامي ضمن القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي المنعقدة في دبي بالإمارات العربية المتحدة بتاريخ 25 نوفمبر 2013.

2.3. واقع انشاء صكوك الوقف بنيوزيلاندا

تعتبر صكوك الأوقاف من الأدوات المهمة التي حظيت بالاهتمام من طرف الأوقاف النيوزيلاندية، فهي تعتبر من بين النماذج المثالية للترويج بقطاع الوقف، حيث تعمل على توفير التمويل لتوريد مواشي الأضاحي، من خلال امتلاك الأراضي الزراعية في نيوزيلاندا والاستفادة من مخرجاتها، خاصة استعمال الأجزاء غير المستخدمة من الأضحية مثل الصوف والجلد والعظام واعتبارها كموارد وقفية. (Awqaf New Zealand & ISRA consultancy, 2016)

ففي إطار الاستفادة القصوى من أصحابي الدول الإسلامية خاصة لدى مسلمي العالم الغربي التي تقدر بحوالي 5 ملايين أضحية سنويا، لوحظ أن القيمة المهذرة منها تفوق 50 مليون دولار سنويا، حيث قامت مؤسسة الأوقاف النيوزيلاندية بوضع مشروع لجمع جلود الأضاحي لاستخدامها في الانتاج الصناعي واعتبارها كمصدر تمويل وقفي (بن يونس حسين، 2017). خاصة وأن قيمة الجلود والصوف المصنعة في نيوزيلاندا أعلى من

قيمة الأضحية في حد ذاتها، إذ تصل حتى ثلاثة أضعاف سعر الحروف المقدر في المتوسط بستسعين (90) دولار. ومن هذا المنطلق ظهرت فكرة إنشاء مزارع وقفية خاصة بالمواشي التي ينتج فيها الحليب، وتعمل على توفير أضحى العيد، لتتم الاستفادة بعد ذلك مما تبقى من الأجزاء الأخرى غير اللحوم، حيث تشكل أرباح هذا النشاط مصدر دعم للفئات المحتاجة عبر مختلف مناطق دول العالم.

جاء توجه الأوقاف النيوزيلاندية نحو تطبيق صكوك الوقف من خلال عقد العديد من ورشات عمل، التي جمعت بين عدة فاعلين وأصحاب المصالح، حيث تم من خلالها تبادل الأفكار حول جدوى وآلية عمل هيكل صكوك الوقف المقترحة، وقد كانت أولى هذه الورشات في ماليزيا بتاريخ 18 أغسطس 2016 حضرها علماء الشريعة ومستشارين قانونيين، وممثلي مختلف الهيئات والمؤسسات على غرار هيئة الأوراق المالية الماليزية، وكذا المؤسسات المالية الإسلامية، ووكالات التصنيف (وكالة التصنيف الماليزية RAM) وصناديق الثروة السيادية مثل صندوق (Khazanah) الماليزي. (Awqaf New Zealand & ISRA consultancy, 2016). كما استمرت النقاشات حول عمل الصكوك الوقفية من خلال ورشة عمل ثانية أقيمت بالإمارات العربية المتحدة بتاريخ 13 أكتوبر 2016، تلتها ورشة ثالثة بالمدينة المنورة (المملكة العربية السعودية) في 27-28 ديسمبر 2016، بالإضافة إلى ورشة عمل بكندا بتاريخ 13-15 فيفري 2017 (Husain Benyounis, 2017). وقد كان لهذه اللقاءات العلمية بعدا دوليا لإرساء عملية تطبيق الصكوك الوقفية. والعمل على تكرار صناعة الوقف النيوزيلاندية في العديد من دول الأقليات المسلمة مثل استراليا وكندا والمملكة المتحدة (Khairunnisa Musari, 2016)

3.3. الصكوك الوقفية في إطار الصندوق الوقفي الذكي

وم عملية إنشاء المزارع الوقفية النيوزيلاندية على مصادر تمويلية تخص الصندوق الوقفي الذكي، الذي يعتبر كوعاء استثماري تجمع فيه الأموال الموقوفة من خلال طرح

نوعين من الصكوك الوقفية دائمة ومؤقتة، حيث حظي هيكل عملها بالقبول من طرف الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA) بعد المصادقة عليها خلال المجلس المنعقد في 3 نوفمبر 2016 (Awqaf NZ & ISRA, 2016)، وهذا على غرار موافقة هيئة الأوراق المالية الماليزية على طرح هذا النوع من الصكوك في السوق المالية واعتبارها أول صكوك أوقاف مسؤولة اجتماعيا "socially responsible Awqaf Sukuk" (Mohamed Akram Laldin, 2019) وهي تحمل اسم صك وقف الأضاحي والمزارع الوقفية "Awqaf Farms Sukuk" (Adahi/Qurbani (Eid Sacrifice)) ، ذات قيمة 100 دولار، يشمل عددها 100.000 صك (Shabana, Benyounis, 2017).

يمكن استثمار حصيلة الصكوك المصدرة في شراء المزرعة الوقفية من تحقيق عدة مداخيل، على غرار إيرادات بيع المواشي، حيث تشير التقديرات بأن المداخيل الناجمة عنها خلال الثلاث سنوات الأولى من بداية النشاط لعام 2017 كانت على النحو المبين في الجدول الآتي:

جدول رقم 1. حجم مداخيل بيع مواشي أضاحي العيد

السنوات	التواجد من المواشي	الزيادة في المواشي	المجموع	ملاحظة	المداخيل
السنة 1	100,000	0	100,000		-
السنة 2	100,000	144,000	244,000	بيع 104,000 كأضاحي والإبقاء على 40,000	18,2 مليون دولار
السنة 3	140,000	201,000	341,000	بيع 201,000 كأضاحي والإبقاء على 40,000	35,2 مليون دولار

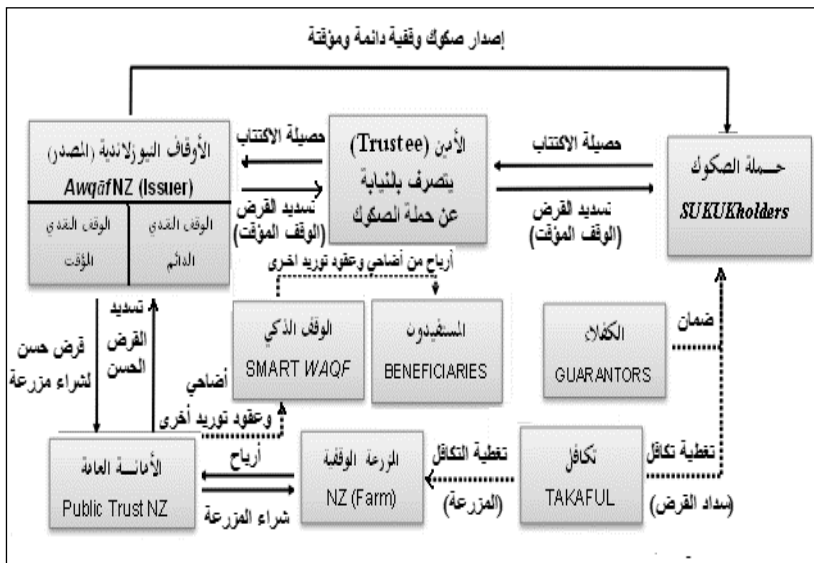
Source : Husain Benyounis (2017).

الملاحظ من بيانات الجدول أعلاه، أن هناك ارتفاع متزايد في حجم المداخيل الناتجة عن بيع المواشي، فباستثناء السنة الأولى باعتبارها بداية النشاط، قدرت المداخيل في السنة الثانية بـ 18,2 مليون دولار لتصل في السنة الثالثة إلى مبلغ 35,2 مليون دولار بمعدل نمو قدره 93%.

ويمكن القول أنه ثمة أثر اقتصادي واجتماعي للم مشروع ناجم عن نشاط المزرعة الوقفية، خاصة ما يشمل المستفيدين من خلال العوائد والغلات المحققة، بالإضافة إلى الجهة المشرفة على الوقف من خلال توفير م صدر تمويل دائم لها ي ساعدها في تنفيذ وتوسيع برامجها، علاوة على أن الأثر ي شمل قطاع الأوقاف من خلال تعزيز الكفاءة الإدارية في تسيير الأملاك الوقفية وتوفير استدامة مالية لها، على غرار تحقيق الأثر الإيجابي على المستوى المحلي.

تبدأ العملية التمويلية والتنظيمية الخاصة بمشروع المزرعة الوقفية عبر تعبئة موارد الصندوق الوقفي بواسطة الصكوك الوقفية، حيث تمر عبر مراحل متعددة ومنظمة، والشكل الموالي يلخص هيكل الوقف النقدي الخاص بإنشاء المزارع الوقفية.

شكل بياني رقم 1. هيكل الوقف النقدي المؤقت والدائم الخاص بإنشاء المزارع الوقفية النيوزيلاندية.



Source: Awqaf New Zealand & ISRA Consultancy (2016).

لاحظ من خلال الشكل السابق وجود أطراف رئيسية في عملية إصدار الصكوك الوقفية والمتمثلة في: المؤسسة الوقفية ممثلة في الأمانة العامة النيوزيلاندية باعتبارها مالك المشروع الوقفي، وأمين الحفظ الذي يعمل على تلقي وإدارة مساهمات الوقف من حاملي الصكوك، حيث يدخل في اتفاقية ومهمة ائتمانية ولعب دور الوسيط مع الأطراف الأساسية للصفقة، بما في ذلك المصدر (الأوقاف النيوزيلاندية) التي تصدر بدورها صكوك ودفعية دائمة ومؤقتة التي تعتبر كأداة اشتراك في الصندوق الوقفي الدائم والمؤقت. وفي إطار هذه العملية يتم القيام بتغطية التكافل الخاصة بمخاطر سداد القرض بالنسبة لحملة الصكوك ومخاطر الخسائر التشغيلية التي يمكن أن تلحق بالزرعة الوقفية.

في حالة ما إذا أرادت المؤسسة الوقفية الحصول على تمويل لإنشاء مزرعة وقفية، فإنها تقوم بإصدار صكوك ودفعية تمثل المال الموقوف، يقوم على عقد الوقف المتفق عليه (مؤقت أو دائم). أما الأسلوب الإجرائي الذي يعمل على تجسيد هذا الأسلوب التمويلي، فيكون من خلال الخطوات الأساسية الآتية (Awqaf New Zealand & ISRA, 2016):

- تحديد حجم الأصول السائلة التي يتطلبها المشروع الوقفي؛
- إصدار مباشر للصكوك الوقفية (دائمة ومؤقتة) من طرف الأوقاف النيوزيلاندية لترحها للاكتتاب؛
- قيام الأمين (الوصي) بجميع العمليات الخاصة بالمهمة الائتمانية المبنية على الثقة به وعلى أمانته، حيث يقوم باستلام المبالغ النقدية من المكتبتين (حملة الصكوك) التي تمثل الأصل النقدي الموقوف (المال الموقوف المؤقت والدائم)، ولعب دور الوسيط في تسليم الأموال إلى الأوقاف النيوزيلاندية؛
- قيام المصدر (الأوقاف النيوزيلاندية) بإدارة مركزين للوقف النقدي، الأول مؤقت (مطلوب السداد)، والثاني دائم (غير مطلوب السداد)؛

- تستثمر حصيلة الاكتتاب في شراء المزرعة الوقفية والمعدات وتكوين رأس المال العامل، ويكون ذلك من طرف الأمانة العامة النيوزيلاندية، التي تتلقى التمويل في شكل قرض حسن؛
- تدخل الأمانة العامة النيوزيلاندية في عقد مقاوله محدد، لإدارة وتشغيل المزرعة، في إطار عقد مقترح مرتبط بالأجرة على العمل؛
- ينقل العائد الخاص بتشغيل المزرعة إلى الأمانة العامة النيوزيلاندية، التي بدورها تقوم بتسديد القرض الحسن لصندوق الوقف النقدي، هذا الأخير يقوم بإعادة مساهمات الوقف النقدي المؤقت إلى الأمين الذي ينقلها إلى حملة الصكوك الوقفية المؤقتة؛
- وجود تعاقد مستمر بين الأمانة العامة النيوزيلاندية التي تمتلك المزرعة الوقفية والوقف الذكي، الذي يقوم بترتيبات تخص الأضاحي ومشاريع أخرى مع الزبائن تتكفل بها الأمانة العامة. علماً أن فائض الأرباح الذي يمكن أن تحققه يستخدم في الحفاظ على المزرعة وصيانتها. أما فائض الوقف الذكي فيوجه للمستفيدين، حيث يستعمل في دعم المدارس الإسلامية، الإرشاد الزوجي ودعم التكفل بالأيتام، ومختلف الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن تقدم للجالية المسلمة (World Bank, INCEIF and ISRA, 2019). وهذا على غرار دعم مجالات بحث وترقية الأوقاف، والجمعيات الخيرية، وكذلك الضامنون؛
- يمكن لحملة الصكوك الاستفادة من الضامنون (Guarantors) عبر التزامهم المستمرة وغير المشروطة وغير قابلة للإلغاء، وذلك من خلال تسديد قيمة صكوك الوقف المؤقتة في حالة حدوث تقصير، الأمر الذي يخدم أمين الصكوك ويضمن الالتزامات المالية للمصدر (الأوقاف النيوزيلاندية) المرتبطة بالوقف النقدي المؤقت. على أن

يتم تعويضهم بعد تصفية المزرعة، مع امكانية تحملهم الخسارة في حالة عدم كفاية التدفقات النقدية المترتبة عن عملية التصفية؛
ويشار إلى أن المدلول الاقتصادي لمصطلح "ذكي SMART" الخاص بالصكوك الوقفية مبين في الشكل الآتي:

شكل بياني رقم 2. المدلول الاقتصادي لمصطلح "ذكي SMART" الخاص بالصكوك الوقفية

الكلمة	المعنى
SUSTAINABLE مستدام	من تعريف الأوقاف الإستدامة Waqf/Awqaf by definition is sustainable
MEASURABLE يمكن قياسه	المخرجات والآثار الاجتماعية يمكن قياسها Social outcomes/impacts can be measured
ACHIEVABLE قابل للتحقيق	يجب أن تتوفر جميع المعطيات الخاصة بالمشروع Must have all the elements of the projects
RELEVANT ذو علاقة	تحويل الهدر إلى مصادر تمويل وقفي Turning waste into Awqaf revenues
TRADABLE قابل للتداول	إمكانية التداول من خلال سوق رأس مال إسلامي Can be traded via the Islamic Capital Market

Source : Husain Benyounis (2017).

4.3. إيجابيات وسلبيات التجربة النيوزيلاندية

يمكن حصر إيجابيات وسلبيات التجربة النيوزيلاندية في النقاط الآتية:

1.4.3. إيجابيات المبادرة النيوزيلاندية

- تتضمن التجربة النيوزيلاندية على العديد من النقاط الإيجابية متمثلة فيما يلي:
- التجربة الوقفية النيوزيلاندية تجربة نمووية ناجحة تخص القطاع غير الربحي، قائمة على مبدأ التوازن بين الجانبين العلمي والعملية من خلال العمل على هندسة الصكوك الوقفية وإنشاء مزارع وقفية ذات العائد الاجتماعي؛

- قيام التجربة على الجمع بين الوقف والصكوك والجمعيات الخيرية والقرض الحسن، حيث يعتبر هذا نموذجاً مثالياً للترويج للقطاع الوقفي، يمكن الاستئناس به في مشاريع أخرى؛
- اهتمام الأوقاف النيوزيلاندية بالاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في سبيل تعظيم مكاسب وإيرادات الوقف بما يخدم المستفيدين (الموقوف عليهم) بصفة أكبر؛
- سعي الأوقاف النيوزيلاندية إلى التكيف مع البيئة التشريعية والتنظيمية لتفعيل المشاريع الوقفية على نطاق واسع؛
- اهتمام الأمانة العامة النيوزيلاندية بالأسلوب الإسلامي في الاستثمار وتوجيه الموارد المتاحة، ضمن الدراسة العلمية للحدوى الاجتماعية والاقتصادية للمشاريع الوقفية؛
- اهتمام الأوقاف النيوزيلاندية بعقد الورشات واللقاءات التشاورية والتنسيقية مع مختلف الفاعلين (الأكاديمية العالمية للدراسات الشرعية، الجمعيات الخيرية، هيئة الأوراق المالية الماليزية..)، بما يساهم في إضفاء الشفافية والشرعية والكفاءة الاقتصادية لعمل صكوك الوقف؛

1.4.3. تحديات وسلبات التجربة النيوزيلاندية

- تعتبر المبادرة النيوزيلاندية حديثة وفريدة من نوعها في مجال صناعة الصكوك الوقفية، الأمر الذي يفرض عليها تحديات كبيرة على مشروعها الوقفي منها:
- قلة الإطارات المتخصصة والأجهزة الإدارية المسيرة لاستثمارات الوقف النيوزيلاندي؛
 - وجود خلافات فقهية حول تطبيق الصكوك الوقفية ومسألة وقف النقود المؤقت وشروطه، وشبهه التعامل بالصكوك، بما يمكن أن يؤدي إلى تراجع الإقبال على الصكوك الوقفية وتحقيق خسائر أو الانخفاض في الربح، على غرار ما أدلى به رئيس المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة (أيوفي)، حول الحجم الكبير للصكوك

الإسلامية غير المطابقة للمواصفات الشرعية، وذلك ضمن بحثه المنشور والمقدم خلال الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي؛

- ارتباط التعامل بالصكوك الوقفية بمخاطر محتملة، مما يعرض أموال الوقف للخسارة؛
- القوانين الوضعية للدولة النيوزيلاندية لا تستجيب بصفة كلية مع المشروع الوقفي المتعلق بإنشاء المزرعة الوقفية، كصعوبة الحصول على الأراضي الزراعية ومنع تصدير المواشي الحية.

4- دراسة عملية إدماج الصكوك الوقفية في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الصكوك الوقفية من أنواع الابتكارات المالية الحديثة ذات الأهمية والتي تمس القطاع الوقفي، وتقتضي عملية إدماجها توفير العديد من المتطلبات، يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1.4- أهمية إدماج الصكوك الوقفية في الاقتصاد الجزائري

يتم اتباع المنهج التحليلي لتبيان الأثر الإيجابي للصكوك الوقفية في تفعيل الدور الريادي للوقف من خلال الإسهام بالأساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أكدت التجربة النيوزيلاندية على أن تبني صكوك الوقف يكون له نتائج إيجابية خاصة على صعيد الكفاءة الاقتصادية والأثر التنموي المحلي. وقد تم اختيار الاقتصاد الجزائري كحالة من بلدان العالم الإسلامي تجرى عليه الدراسة، لتبيان الأثر المحقق في حالة إدماج الصكوك الوقفية، وذلك على العديد من المتغيرات، تشمل دعم الاقتصاد الحقيقي ومستوى التنمية الشاملة والتكافل الاجتماعي وتنشيط البورصة والكفاءة الاقتصادية والنفقات العامة والأموال الموازية، وهذا على النحو الآتي:

1.1.4. دعم الاقتصاد الحقيقي

تعتبر الصكوك الوقفية شكلا ماليا للتمويل تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التركيز على دعم القطاع الحقيقي، حيث أن مختلف صيغ صكوك الوقف مبنية على معاملات حقيقية تشمل تمويل مشاريع في مختلف القطاعات، بما يعزز التوازن الاقتصادي ويحقق النمو الاقتصادي السليم والصحيح. والملاحظ أن الأوقاف في الجزائر هي أوقاف تحمل فرص للإنتاج وخلق قيمة مضافة، وفي الغالب ما تكون في شكل أراضي ومباني غير مستخدمة موجودة في مناطق استراتيجية، حيث يمكن للصكوك الوقفية أن تشكل أداة في استثمارها لدعم النمو الاقتصادي، خاصة وأن الإحصائيات الرسمية الخاصة بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف المتعلقة بالحوصلة العامة للأموال الوقفية المنشورة في سنة 2019 تبين شغور حوالي 1639 ملك وقفى من أصل 9967 وهي تتضمن جيوب عقارية يمكن استغلالها واستثمارها في عدة قطاعات. وهذا بالإضافة إلى المشاريع الوقفية المستحدثة التي تتطلب تمويل لتنميتها، على غرار المشروع الاستثماري الخاص بحي الكرام (مكايسي) ولاية الجزائر، الذي يعتبر نموذجا للاستثمار الوقفي، لما يتميز به من مرافق وخدمات متعددة المجالات شمل بناء مسجد و 150 سكن و170 محلا تجاريا، وعبادة متعددة التخصصات وفندق وبنك ودار الأيتام." (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2020).

2.1.4. إحياء وتطبيق سنة الوقف بأسلوب جديد

يضمن العمل بصكوك الوقف باعتبارها ابتكار مالي مرتبط بإنشاء مجموعة من المشاريع التنموية الوقفية ذات المجالات المتعددة، تسهيل المنفعة على نطاق واسع، بما يعزز التكافل الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية.

3.1.4. الربط بين الاقتصاد الربحي وغير الربحي

يعد تداول صكوك الوقف وامكانية تحقيق عائد لحملتها، حلقة وصل بين القطاعين الربحي وغير الربحي، على غرار توفير هذا النوع من الصكوك هيكل آمن للقطاع الربحي للاستثمار في القطاع غير الربحي.

4.1.4. الإسهام في التنمية الشاملة من خلال تنوع مجالات الاستثمارات

تتيح الصكوك الوقفية الاستثمار في العديد من المجالات من خلال صيغها المتعددة، والتي تشمل مختلف القطاعات، كالاستثمار في القطاع العقاري والزراعي، والاستثمار في المشروعات الخدمية. وبالتالي توفير مختلف السلع والخدمات، و الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها، مع إمكانية معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها الفقر والبطالة.

5.1.4. تنشيط البورصة

يساعد وجود الصكوك الوقفية وتعددتها وتنوعها دورا مهما في تنشيط البورصة، خاصة وأن هذه الأداة متاحة لمختلف أفراد المجتمع، مع إمكانية الاستعانة بها من طرف الحكومات في تمويل التنمية والمشاريع الكبرى. كما أن وجودها في البورصة يعمل على توفير بنية تحتية لعولمة صناعة وهندسة الأوقاف وتحقيق الاستفادة المالية لها.

6.1.4. تعزيز الكفاءة الاقتصادية والتنافسية

تساعد صكوك الوقف في تمكين مؤسسة الوقف من الحصول على رأس المال بتكلفة مناسبة مع اختيار أفضل المشاريع، بما يساهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، ومن ثم تعزيز تنافسية السلع والخدمات المقدمة، الأمر الذي يدعم كفاءة الاقتصاد غير الربحي.

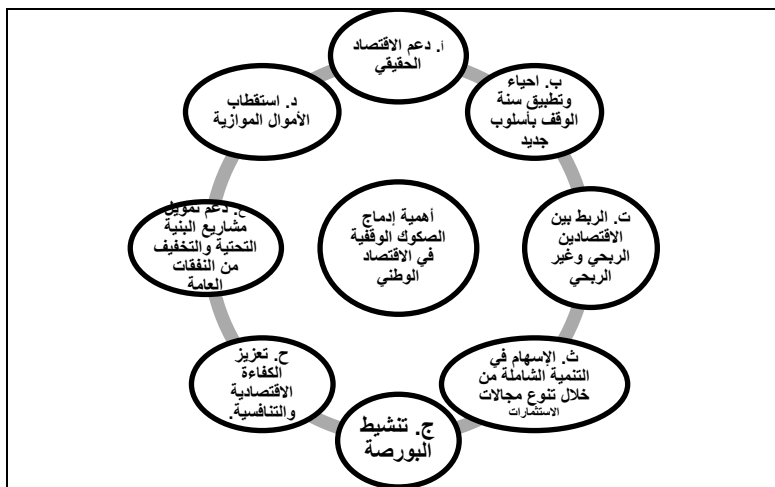
7.1.4. دعم تمويل مشاريع البنية التحتية والتخفيف من النفقات العامة

تعمل الصكوك الوقفية على دعم الاستثمار في مجال البنى التحتية، خاصة وأنّ عنصر الأرض يشكل نسبة عالية من الأوقاف الجزائرية من جهة، ويحقق عائد مهم يكون لمصلحة مشروعات الوقف من جهة أخرى. وبالتالي ستسهل الصكوك الوقفية من ضمان جزء مهم من المنشآت القاعدية التي تكون على عاتق نفقات الدولة، والحد من عجز الميزانية العامة مع تأمين احتياجات أساسية للمجتمع.

8.1.4. استقطاب الأموال الموازية

سيعمل إدماج الصكوك الوقفية بصفة خاصة و الصكوك الإسلامية بصفة عامة، على دعم عملية استقطاب الأموال الموجودة خارج الاقتصاد الرسمي، ومن ثم توجيهها وتوظيفها في المشروعات المنتجة، وهذا على غرار توفير درجة عالية من الشفافية. ويمكن تلخيص أهمية إدماج الصكوك الوقفية في الاقتصاد الوطني في الشكل الآتي:

شكل بياني رقم 3. أهمية إدماج الصكوك الوقفية في الاقتصاد الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على ما سبق.

2.4 - متطلبات إدماج الصكوك الوقفية في الاقتصاد الجزائري:

يعتبر اعتماد الصكوك الوقفية عملية وخطوة مهمة، بالنظر إليها كأداة مالية حديثة تسهم في دعم دور القطاع الثالث. وفي هذا الإطار من المهم توفر مجموعة من المتطلبات لإدماج الصكوك الوقفية، والتي تعمل على ضمان نجاحها والاستفادة منها، وتكمن آليات ومتطلبات الإدماج في النقاط الأساسية الآتية:

1.2.4. المتطلبات الإدارية لإدماج الصكوك الوقفية:

يتطلب إدماج الصناعة المالية الإسلامية بصفة عامة وصكوك الوقف بصفة خاصة في النظام المالي الجزائري، وضع أسس جديدة في التنظيم والهيكلية بالنسبة لكل الأطراف التي يمكن أن يشملها التعامل بالصكوك الوقفية، إذ يُحتمل أن يمس التعديل الهيكلي العديد من الجهات والتي من أهمها:

- تعديل في هيكلية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: ويكون ذلك من خلال إنشاء ديوان وطني خاص باستثمار الأملاك الوقفية، تمنح له الشخصية الاعتبارية والاستقلال المادي والإداري، كما يقوم بتنمية الأوقاف خاصة من خلال الأساليب الحديثة في الاستثمار (الوقف النقدي)، ويكون تحت إشراف وزير الشؤون الدينية والأوقاف. تربطه علاقات مع العديد من الوزارات والهيئات الرسمية، كوزارة المالية ووزارة التضامن، وكذلك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الفلاحة ومرصد المجتمع المدني.

- تعديل في هيكلية البنك المركزي: ويكون ذلك من خلال إنشاء فروع وأقسام جديدة تستوعب نشاط منتجات المالية الإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية وجود أعضاء متخصصين في التمويل الإسلامي لدى مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية.

- تعديل في هيكلية البنوك والمؤسسات المالية: يتطلب إدخال التعامل بالصكوك الإسلامية بصفة عامة كأداة من أدوات الاستثمار سواء في البنوك الإسلامية، أو عبر الشبايك

والنوافذ الإسلامية، وجود شكل تنظيمي جديد له خصوصيته، ويعد بمثابة تحد كبير، فالقائم على تنظيم هذا النوع من المؤسسات ضروري له أن يختار الأسلوب الجديد المناسب في تجميع الأنشطة والتعديلات التي يمكن أن تطرأ على الهيكل التنظيمي، بناء على مجموعة من أسس جديدة تخص تحليل الأنشطة والقرارات والعلاقات والبيئة، بما يضمن تحقيق أهداف البنك، وحفاظا على التنفيذ الحسن لمعاملاته وفقا لما تقتضيه الأحكام الشرعية والتطورات الحاصلة.

2.2.4. المتطلبات الشرعية لإدماج الصكوك الوقفية

يعتبر توفر القواعد وضوابط المعاملات المالية الإسلامية والسلوك الأخلاقي، من الركائز الأساسية الذي تبني عليه عملية إدماج الصكوك الوقفية، وتعد قرارات الجامع الفقهية الدولية ومعايير الهيئات والمؤسسات الدولية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية مصدرا هاما في استجلاء النواحي الشرعية للمعاملات والأدوات المالية الإسلامية، وفي هذا الصدد تعد عملية إنشاء هيئة شرعية وطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، خطوة مهمة في الضبط الشرعي والاقتصادي للخدمات المالية وتوطين المصرفية الإسلامية.

3.2.4. المتطلبات القانونية لإدماج الصكوك الوقفية:

إن الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية الموجودة حاليا في الجزائر، والنابعة بالأساس من نشاط بعض البنوك الإسلامية، لم تكن مبنية على أساس قانون منظم لعمل الصناعة المالية الإسلامية، بل كان في إطار قانون النقد والقرض الذي لا يعارض هذه المعاملات، ورغم وضع النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. إلا أن هذا النظام يعتبر غير كاف للاستفادة من جميع خدمات المالية الإسلامية وما تضمنته من أدوات خاصة بالصكوك الإسلامية. علما أن الاقتصاد

الجزائري ليست لديه أي حصة فيها، حيث تشير الإحصائيات على "تجاوز حجم الصكوك الإسلامية 329 مليار دولار سنة 2018" (International Islamic Financial Market, 2019) ومن هذا المنطلق تتطلب عملية إدماج الصكوك الوقفية إصدار مجموعة من القوانين كأصدار قانون خاص بالبورصة يسمح بإدراج الصكوك الإسلامية بمختلف صيغها وأنواعها، وقانون خاص بصكوك الوقف على وجه التحديد، يضبط عمليات التعامل بها.

4.2.4. المتطلبات البشرية والتكنولوجية:

يستوجب إدماج منتجات المالية الإسلامية وبالأخص الصكوك، توفير المورد البشري المتخصص في هذا الجانب، بحيث تكون له القدرة على التكيف والابداع والابتكار في مجال العمل المالي والمصرفي الإسلامي، مما يضمن القدرة على الربط بين مضمون الصناعة المصرفية الإسلامية ومتغيراتها في إطار قواعد الشريعة الإسلامية. كما يعتبر الحصول على التجهيزات والبرامج والأنظمة الخاصة بالتعامل بالصكوك الإسلامية ضروري لتسهيل التعامل بها.

5.2.4. المتطلبات الإعلامية

لا يمكن أن تبرز أهمية الصكوك الوقفية من دون وجود عمل تسويقي إعلامي، يوضح مضمون هذه الأداة ودورها ومقاصدها. لذلك تعتبر التغطية الإعلامية من خلال الوسائط التكنولوجية الإعلامية السمعية والبصرية ضرورية لإنجاح عملية الإدماج.

3.4- تصور مقترح لإنشاء مشاريع وقفية في الجزائر:

في إطار التكيف مع الواقع الاقتصادي والتشريعي الجزائري، يمكن وضع مشاريع وقفية صغيرة نموذجية في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية، تركز على دعم حاجيات السكان من جهة، وتكون كمحفز للتنمية المحلية من جهة

أخرى، وذلك ضمن إطار مخطط استراتيجي لتطوير الاستثمار الوقفي، وفي سياق إصلاح تسيير الأملاك الوقفية، وتعزيز التوجه نحو العمل المشترك بين مختلف الفاعلين لتحقيق التنمية.

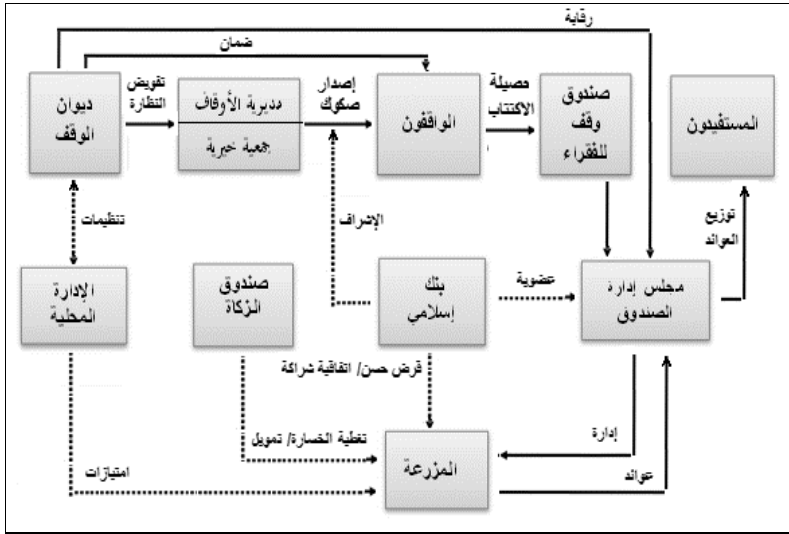
وفي هذا الصدد، يمكن عرض مشاريع زراعية، وآفاق لتطبيق مشاريع مالية في إطار صناديق الاستثمار الوقفية متعلقة بوقف عناية الفقراء وذلك على النحو الآتي:

1.3.4. مشاريع وقفية في المجال الزراعي والفلاحي:

وفي هذا المجال توجد مشاريع ذات عوائد وغللات دورية سريعة ومعدّلها في استرجاع رأس المال منخفض، تشمل مثلا تربية الدواجن وتربية النحل وزراعة الأشجار المثمرة وإنشاء المشاتل، تكون خاصة في المناطق ذات المقومات الزراعية.

لإن شاء هذه المشاريع الوقفية، يتم تخصيص مزرعة عبر اقتناء عقار خاص بها، ويكون ذلك من خلال قرض حسن أو تمويل في إطار اتفاقية شراكة مع بنك إسلامي، أو يقدم العقار كامتياز من طرف الإدارة المحلية، على غرار أن يكون عقار المزرعة وقفا في حد ذاته، ونظام تمويل نشاط المشروع يعتمد على حصيللة الصندوق الوقفي الناتجة عن الصكوك الوقفية الدائمة، ومخرجات وعوائد المزرعة تخصص مباشرة لسد احتياجات الفقراء. وفيما يلي شكل لتنظيم وتمويل المشروع الوقفي المقترح:

الشكل البياني رقم 4. تنظيم وتمويل المشروع الوقفي المقترح الخاص بعناية الفقراء



مصدر: من إعداد الباحثين.

يتبين من خلال الشكل السابق أنّ عملية تنظيم وتمويل المشروع الوقفي تشمل عدة فاعلين، وتكون وفق الخطوات الآتية:

- ديوان الوقف باعتباره شخصية اعتبارية مستقلة، يعمل على تسيير الأوقاف وتنميتها، وعلى هذا الأساس يشرف على جميع الأملاك الوقفية، بما في ذلك الإشراف الرقابي على أعمال نظارة الوقف، والتي يمكن أن تفوض لمديرية الأوقاف أو جمعيات خيرية تمارس النشاط الوقفي لفائدة جهة محددة (عناية الفقراء..)، وهي ذات طابع خاص، على غرار الاعتراف بها بالنفع العام أو أعضائها يضم متخصصين في إدارة الوقف، ونشاطها ينبثق من اعتماد وموافقة الديوان على طلب إنشاء المشروع الوقفي بعد دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.
- تقوم الجهة التي تصدر باسمها الصكوك الوقفية (مديرية الأوقاف أو الجمعية) بوضع بيان الإصدار عبر نموذج معتمد، والذي يشمل عدد وقيمة الصكوك ومواعيد

الاكتتاب، ووصف المشروع الوقفي وحجم تمويله، مع تبيان الجهة المستفيدة من المشروع والشروط القائمة عليها النشاط الوقفي، حيث يمكن أن تكون هذه العملية تحت إشراف البنك الإسلامي.

- بعد الاكتتاب يتم وضع الحصيلة في الصندوق الوقفي، ليتم فيما بعد تنفيذ المشروع الوقفي ومتابعته.

ويمكن الإشارة أنه من أجل استمرار نشاط المشروع، يمكن أن تكون الدولة طرف ضامن في حالة الخسارة، مع إمكانية أن يكون لصندوق الزكاة دور كذلك في تمويل المشروع من خلال المساهمة في موارد الصندوق عبر الاكتتاب أو من خلال تغطية نسبة من الخسارة، وهذا في إطار ما توافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

2.3.4. آفاق لمشاريع وقفية في إطار صناديق الاستثمار الوقفية:

يمكن أن تستحدث مشاريع وقفية في إطار صناديق الاستثمار الوقفية، من خلال قيام مديرية الأوقاف أو الجمعية المحدد غرض نشاطها الوقفي، باستثمار حصيلة صندوق الوقف (الناجمة عن الاكتتاب في الصكوك الوقفية الدائمة) عبر شركة متخصصة تعتبر كمدير للصندوق، الذي يعمل بدوره على إدارة واستثمار أصول الصندوق في أنواع متعددة من الأصول (أوراق مالية، أصول عقارية،..)، وهذا بغية تحقيق نمو في رأس المال الموقوف، حيث توزع العوائد المحققة على إدارة الوقف لاستفيد منها مصارف الوقف المحددة ضمن شروط الواقف (تشييد مباني محددة النشاط لفائدة جهة معينة، دعم فئة معينة..).

4.4- تحليل النتائج

يلبي تطبيق الصكوك الوقفية الحاجة الحقيقية للأموال الوقفية، وذلك من خلال مضمونها المبني على الأساليب الحديثة في توظيف المال، حيث يضمن للوقف الاستثمارية

من جهة ويعظم عوائده من جهة أخرى. وهي نتيجة أكدتها الدراسات السابقة حول أهمية الصكوك الوقفية في الحفاظ على الأملاك الوقفية وتوسيعها وتحقيق المنفعة الاقتصادية والاجتماعية.

على غرار ما قامت عليه المبادرة النيوزيلاندية وتماشيا مع ما جاءت به الدراسة السابقة المخصصة للتجربة، فإن نجاح آلية الصكوك الوقفية، مرتبط بوجود مجموعة من العناصر الأساسية تشكل محور عمل هذه الأداة، خاصة ما تعلق بتوفير سوق مال إسلامي، وخدمات التأمين التكافلي، وضوابط المعاملات المالية الإسلامية، مع الاهتمام بعقد ورشات عمل متخصصة، وتوطيد علاقات العمل مع مختلف الفاعلين والهيئات الحكومية وغير الحكومية.

تكتسي أهمية إدماج الصكوك الوقفية بعدا استراتيجيا في تنمية الاقتصاد الجزائري تستجيب لتغيرات المحيط الاقتصادي، فهي تتضمن العديد من النقاط الإيجابية، أهمها ما تعلق بالإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم الاقتصاد الحقيقي، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية ودعم مشاريع البنية التحتية. وهذا عطفاً على ما جاءت به الدراسات السابقة التي ركزت على أهمية الأداة في الاستدامة المالية للمشاريع، ودعم التنمية بأبعادها المختلفة.

بالنظر إلى الأساليب المتاحة في استثمار الأملاك الوقفية في الجزائر، يوجد تأخر في تطبيق أساليب الاستثمار المعاصرة في توظيف الأموال الوقفية وفي مقدمتها صكوك الوقف، مما أدى إلى خفض نسبة الاستثمارات في القطاع. تمثل صكوك الوقف بما تتضمنه من صور، فرصاً حقيقية لتمويل استثمارات الوقف، خاصة بالنسبة للقطاع الوقفي الجزائري، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والعدالة، ومن ثم زيادة معدلات النمو والرفاهية.

نجاح إدماج الصكوك الوقفية يختلف باختلاف البيئة ومتغيرات المحيط الاقتصادي والاجتماعي، فبخصوص الاقتصاد الجزائري أظهرت الدراسة بأن عملية الإدماج تستدعي وجود العديد من المتطلبات الخاصة والتي تمس مجالات مختلفة، منها المجال الإداري والشرعي والقانوني، كإنشاء ديوان للوقف، ووضع الضوابط الشرعية والقانونية لهذه الأداة.

ستكون المكاسب كبيرة والآثار الإيجابية متعددة، لعمليات إدماج صكوك الوقف في الاقتصاد الجزائري، وهو ما يؤكد فرضية الدراسة التي تلح على أهمية الإدماج الذي يؤدي إلى الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خاتمة

إنّ الشريعة الإسلامية بإقرارها وحثها على نظام الوقف، قد قصدت واستهدفت وجود أصول اقتصادية إنتاجية تتصف بالدوام وتدر منافع وعوائد، توزع على أصحابها بصفة دائمة ومستمرة، بما يسهم في التنمية ويحقق الاستقرار و التوازن الاقتصادي، وانطلاقا من ذلك كان من الأهمية بمكان جعل مال الوقف صالحا على الدوام لإنتاج الخدمات والمنافع، والذي يتأتى من خلال استغلال الوقف واستثماره الاستثمار الأمثل. ومن هذا المنطلق، تعتبر الصكوك الوقفية من أهم الابتكارات المالية الشرعية التي توجد في قطاع الوقف، والتي تسهم في استثمار واستغلال الأملاك الوقفية بكفاءة اقتصادية، فهي تشكل أداة تعمل على تحويل الملك الوقفي إلى ثروة متجددة خاضعة لعملية تجدد رأس المال، تضمن تعزيز البنية الاقتصادية والاجتماعية.

تنبثق أهمية تبني صكوك الوقف من الواقع الحالي لقطاع الوقف بالجزائر، الذي يشير إلى ضرورة التعجيل في تطوير هذا النوع من الأدوات، التي توفر فرص لتنمية الأملاك الوقفية واستغلالها استغلالا أمثلا، تتناسب مع حجم الأوقاف المتوفرة من جهة، وتوفر

فرص للاستثمار لدعم النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. والهدف المأمول هو إبراز وتعميق الدور الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الوقف.

التوصيات

في إطار عملية إدراج الصكوك الوقفية، ومحاولة العمل على إعادة بعث الدور الريادي للوقف، من المهم بمكان اتخاذ جملة من الإجراءات التي تسهم في صنع الجانب الأكبر من عوامل النجاح والتمثلة في:

- ضرورة إصدار التنظيمات الخاصة بضبط وكيفية الممارسات الاستثمارية التي تخص استخدام صكوك الوقف بمختلف أنواعها.
- قيام الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، بضبط ونشر مختلف المعايير المعتمدة المتعلقة بالصيرفة الإسلامية (المعايير الشرعية والمحاسبية، ومعايير الحوكمة والتدقيق والأخلاقيات)، مع إنشاء مجالس خاصة بها، بما يؤدي إلى دعم التوطن الحقيقي للمصرفية الإسلامية، ويوفر البيئة الملائمة لاستخدام الصكوك الوقفية.
- إنشاء ديوان وطني خاص باستثمار الأملاك الوقفية، تمنح له الشخصية الاعتبارية والاستقلال المادي والإداري، يقوم بتنمية واستثمار أملاك الأوقاف على أسس اقتصادية من خلال استخدام الأساليب الحديثة في توظيف الأموال، والاستفادة بصفة دورية من مخرجات الهندسة المالية الإسلامية.
- اهتمام إدارة الأوقاف الجزائرية بعقد ورشات عمل متخصصة والقيام بمختلف اللقاءات التشاورية والتنسيقية مع مختلف الفاعلين والهيئات الحكومية وغير الحكومية، لوضع القواعد السليمة لإنجاح العمل بالصكوك الوقفية ودعم استثمار الوقف.
- العمل على توسيع دائرة المشاريع الوقفية من خلال وضع الترتيبات التنظيمية حول استخدام الصكوك الوقفية عبر صناديق وقفية وبإشراك جمعيات خيرية، مع إمكانية

- دخول الدولة كطرف ضامن لرأس المال (قائم على أساس التبرع وله ميزانية خاصة)، وذلك في المشروعات التي تتماشى وخطة التنمية.
- العمل على المزوجة بين أموال الزكاة والمؤسسات الوقفية لدعم الاستثمار في إطار زيادة الأعمال، والتي من شأنها أن تحدد من ظاهرة الفقر والبطالة.
 - إنشاء بنوك وقفية تسهم في رفع الكفاية الرأسمالية للأصول الوقفية.
 - الاهتمام بالتغطية الإعلامية للتعريف بأهمية الصكوك الوقفية من خلال الوسائط الإلكترونية الإعلامية السمعية والبصرية، والخطابات المسجدة.

مراجع ببليوغرافية

- بن يونس ح.، (2017). هندسة الصكوك الوقفية، المؤتمر الإسلامي للأوقاف-أوقاف... لأجر لا يتوقف-، مكة المكرمة، أيام: 17-19 أكتوبر 2017.
- قداوي ع. - أ.، (2018). "تصكيك موارد الصناديق الوقفية كآلية لتمويل المشاريع التنموية- نماذج مؤسسات اقتصادية واجتماعية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسنية بن بوعللي الشلف، ع. 19.
- محرم مصطفى ع.، (2020). "الصكوك والمحاسبة"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- المغربي م. - أ.، (2014). "اقتصاديات الوقف"، دار الجنان للنشر، عمان.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (2018). "مسرد المصطلحات".
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي- منظمة التعاون الإسلامي، (2009). قرار بشأن: الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، على الموقع الإلكتروني الآتي: www.iifa.org
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2017). المعايير الشرعية، على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://aaofii.com/24188/>

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، حوصلة عامة للأعمال الوقفية، على الموقع الإلكتروني

الآتي : www.marw.dz

Awqaf New Zealand, (2019). *Awqaf new Zealand: about us*, On: <http://www.awqafnz.org> (last visited: 03/12/2019).

Awqaf New Zealand & ISRA Consultancy, (2016). *Report on Temporary & Permanent Cash Waqf Şukuk Structure for Awqaf New Zealand*, December 2016.

Burhan Jabir Husayn, (2018). *Awqaf Sukuk, It's Concept And Legitimate Adaptation*, *Perdana: International Journal of Academic Research*, Vol. 3. No1, Malaysia.

Husain Benyounis, (2017). *Turning unused charitable resources into awqaf Revenues, globalization of Islamic finance: the road ahead*, *Brunei Darussalam Islamic Investment Summit, 02-03 August 2017*

International Islamic Financial Market, (2019). *IIFM Sukuk Report, (8th Edition)*. On <https://www.iifm.net/sukuk-reports>.

Khairunnisa Musari, (2016). *Waqf-sukuk, enhancing the islamic finance for economic sustainability in higher education institution*, *the 2nd World Islamic University Leaders Summit 2016 (WICULS 2016)*, 14 nov 2016, *Universiti Sains Islam Malaysia*

Laldin M. - A., (2019). *fintech in Islamic finance and its shariah parameter*, *5th Doha Islamic Finance Conference: Islamic Finance and Digital World*, Tuesday 19 March 2019, *Bait Al-Mashura, Qatar*.

Hasan Sh., Benyounis H., (2017). *awqaf new Zealand: developing the world's first socially responsible awqaf sukuk*, *Islamic commercial law report*, *ISRA & Thomson Reuters*.

World Bank, INCEIF and ISRA, (2019). *Maximizing Social Impact Through Waqf Solutions*, World Bank Group.